● أخبار قصيرة

إطلاق خط للملاحة البحرية بين جابهار ومسقط

أعلن أمين المجلس الأعلى للمناطق الاقتصادية الحرّة عن بدء تشغيل خط الملاحة السياحي المباشر بين جابهار ومسقط ذهاباً وإياباً. وأشار رضا مسرور، الإثنين، إلى تأكيد رئيس الجمهورية خلال زيارته العام الماضي إلى جابهار على إطلاق هذا الخط البحري، وقال: كان أحد المحاور التي ركّز عليها رئيس الجمهورية في تلك الزيارة هو تشغيل خط النقل البحري للركاب بين جابهار ومسقط ذهاباً وإياباً. وأضاف: إنه قد تم تنفيذ هذا المشروع بفضل متابعة أمانة المجلس الأعلى للمناطق الاقتصادية وبالتعاون مع منظمة منطقة جابهار الحرة، وباستثمار من الجانب العُماني، ويتم حالياً تنفيذ الرحلات البحرية من جابهار إلى مسقط. ونوّه مسرور بالميزة الاقتصادية لهذا الخط، قائلاً: تكلفة السفر عبر هذا الخط أقل بكثير من تكاليف السفر الجوي من جابهار، ومن المتوقع أن يلقى استقبالاً واسعاً من السياح. واعتبر تطوير السياحة البحرية من الأولويات الرئيسية لمنظمة منطقة جابهار الحرة، مؤكداً أن السياحة البحرية تُعدّ من المزايا الاستراتيجية لجابهار؛ ولهذا الغرض، هناك برامج متنوعة قيد التنفيذ من قبل منظمة المنطقة الحرة.
وقال أمين المجلس الأعلى للمناطق الاقتصادية الحرة: إن تطوير خطوط الملاحة البحرية بين الجزر الإيرانية مدرج أيضاً ضمن خطط المجلس، ويمكن أن يلعب دوراً مهماً في تعزيز السياحة وتنمية النشاطات الإقليمية.

إيران تشارك في مؤتمر الوزراء المعنيين بشؤون المياه لدى دول منظمة التعاون الاسلامي

وصل وزير الطاقة الإيراني عباس علي آبادي، الإثنين، إلى السعودية للمشاركة في المؤتمر الخامس للوزراء المعنيين بشؤون المياه لدى الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي (OIC).
وبدأ المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الاسلامي الخاص بشؤون المياه، في نسخته الخامسة، اعتباراً من الإثنين ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥م، ويستمر حتى الثاني والعشرين من الشهر نفسه؛ حيث يترأس وزير الطاقة وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى هذا الاجتماع.
وحول أهم الأهداف التي يسعى إليها المؤتمر، تجدر الإشارة إلى تعزيز التعاون والشراكات بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الموارد المائية، والاستثمار والابتكار، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي بهدف إدارة مستدامة للمياه؛ بالإضافة إلى تطوير مشاريع استثمارية مشتركة لمواجهة التحديات العالمية ذات الصلة مثل ظاهرة الجفاف، وزيادة الطلب على المياه في الدول الإسلامية النامية.
كما يتضمن المؤتمر أجندات متفرقة، أبرزها: وضع إطار للتعاون الإقليمي في مجال المياه، تطوير التقنيات الحديثة المتعلقة بإدارة الموارد المائية، استقطاب استثمارات والتمويل الدولي لدعم مشاريع المياه، توفير الطاقات البشرية وتعزيز التدريب والتأهيل، واحتواء ومعالجة الكوارث المرتبطة بالمياه مثل الفيضانات والجفاف.

وزير الصناعة: نحتاج إلى الاستفادة من قدرات القطاع الخاص في مجال اختيار المستشارين التجاريين وإعداد أطلس للصادرات

رئيس الجمهورية، خلال احتفالية اليوم الوطني للصادرات:

مصممون على إلغاء العقوبات والعقبات القائمة أمام الصادرات

الوفاق/ أكد رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية «إننا مصممون على إلغاء العقوبات، وقد كان تأكيد سماحة قائد الثورة على هذا الأمر ذاته. وتابع: نحن مستعدون لإزالة العقبات القائمة أمام الصادرات والتجارة، وتتابع الوزارات هذا الأمر أسبوعيًا. وقال الرئيس بزشكيان: عملنا يتمثل في إزالة العقبات، وليس فقط الاستماع إلى المشكلات والعراقيل وآراء النشطاء. وأضاف: سنحل جميع المشكلات الموجودة في هذا المسار، سواء كانت تتعلق بالبيروقراطية، أو الأنظمة والقوانين، أو الدبلوماسية، أو الشؤون النقدية، أو الجمركية وغيرها.
وخاطب رئيس الجمهورية النشطاء الاقتصاديين وفعاليات قطاع الصادرات والتجارة قائلاً: عليكم مساعدتنا في الوصول إلى مسار يمكننا من خلاله إزالة العقبات. وتساءل: مَن قال إنه يجب علينا تصدير المواد الخام؟ لماذا لا نتمكن من تحويل ما نصدّره بشكل خام، والذي يقوم الآخرون بتحويله إلى مواد ذات قيمة مضافة، إلى منتجات ذات قيمة مضافة؟ وأكد قائلاً: لا ينبغي لأي إيراني أن يقبل ببيع المواد بشكل خام، ولا ينبغي لأي ناشط اقتصادي أن يقبل بالعمل بمستوى أقل من المصدرين في العالم. كان يجب أن يحضر اليوم ممثلو جميع الأجهزة التنفيذية، بما في ذلك منظمة التخطيط والميزانية، والبنك المركزي، وغيرها، في هذا الاجتماع، لأن واجبنا جميعًا هو تهيئة بيئة مناسبة تمكنكم من العمل بقوة وكفاءة.
وقال الرئيس بزشكيان: نحن وأنتم مَن يحدد شكل المستقبل. يمكننا أن نبني مستقبلاً يليق بنا. وأكد رئيس الجمهورية على أهمية الدبلوماسية وتأثيرها على الصادرات والتجارة، وقال: في كل بلد نزوره، نسعى جاهدين لتسهيل التجارة؛ ولهذا الغرض، يرافقنا في كل رحلة فريق اقتصادي لضمان تسهيل الأنشطة التجارية.

الحاجة إلى أطلس للصادرات

من جانبه، أعلن وزير الصناعة والتعدين والتجارة أنه «لتطوير الصادرات نحتاج إلى الاستفادة من قدرات القطاع الخاص في مجال اختيار المستشارين التجاريين وإعداد أطلس للصادرات».
وقال سيد محمد أتابك، أمس الثلاثاء، خلال الدورة التاسعة والعشرين لاحتفالية اليوم الوطني للصادرات: نهنئ جميع المصدّرين الذين يشكلون عاملًا للاعتدال والتنمية في البلاد. وأضاف: إذا ما نظرنا إلى التاريخ، سنجد أن إيران لعبت دائمًا دورًا بارزًا في التجارة العالمية، كونها تقع على طريق الحرير. فقد كان التجار يصدّرون عبر إيران ليس فقط البضائع التجارية، بل أيضًا الثقافة والتقاليد وغيرها. وتابع: في الحكومة الرابعة عشرة، بذلنا قصارى جهدنا لتحقيق تقدم جيد في مجال الصادرات؛ وفي هذا السياق، يتم تصدير ٨٧٪ من بضائعنا إلى أوراسيا بدون رسوم جمركية، وهو أمر إيجابي يساهم في نمونا. ومع ذلك، نحتاج إلى تحسين الظروف أكثر. كما أن الرسوم الجمركية مع دول مثل باكستان في طريقها لتصبح صفرًا، وهذا تطور جيد.
وأشار وزير الصناعة إلى الموقع الجغرافي المثالي للغاية لإيران، وأكد قائلاً: يمكن لإيران أن تكون مركزًا إقليميًا، والحكومة تسعى لتحقيق هذا الهدف. كما نؤمن بأن ظروف البلاد يجب أن تشهد نموًا نوعيًا، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال معالجة المشكلات والعوائق القائمة، وهو ما نعمل على متابعته؛ ولحسن الحظ، فإن وضعنا في أوراسيا أفضل مما كان عليه في السنوات السابقة، وأنا متفائل بأننا سنحقق نموًا هذا العام مقارنة بالعام الماضي، ومن أهم المجالات التي نركز عليها تصدير الخدمات الفنية والهندسية، حيث نولي اهتمامًا كبيرًا لهذا القطاع. وأكد على ضرورة إحداث تحول في الصادرات، وقال: إذا أردنا ايجاد تحول في الصادرات، يجب علينا تغيير هيكلية منظمة تنمية التجارة من منظمة تركز على إصدار التصاريح إلى منظمة تركز على السوق، ومن خلال الجهود التي يبذلها رئيس المنظمة، فإن هذه الديناميكية تتحرك نحو التوجه السوقي.
وفي ختام حديثه، تطرق الوزير أتابك إلى إعداد أطلس للصادرات، قائلاً: نحتاج إلى إعداد أطلس للصادرات لمعرفة أي السلع يمكن بيعها في أي سوق. هذا الاقتراح سيساهم بالتأكيد في تعزيز صادرات البلاد، ونحتاج إلى التعاون مع القطاع الخاص لإعداد هذا الأطلس في أسرع وقت ممكن ووضعه بين يدي المصدرين.

خطوة هامة لتنشيط التجارة بين إيران والعراق..

إعتماد المخطط الشامل لمنطقة مهران التجارية الصناعية الحرّة

تمّ اعتماد المخطط الشامل لمنطقة مهران التجارية الصناعية الحرة (غرب البلاد)، خلال الاجتماع المائة والأربعين للمجلس البحثي للأمانة العامة للمجلس الأعلى للمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة في إيران، بعد دراسة شاملة للأبعاد الفنية والبيئية والبنية التحتية.
وقد نوقش المخطط الشامل لمنطقة مهران الحرة، وتمت الموافقة عليه خلال الاجتماع الذي عُقد يوم الإثنين الماضي بحضور أعضاء المجلس البحثي للأمانة العامة للمجلس الأعلى للمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة، بعد تقديم التقرير الفني وشرح الدراسات المتخصصة من قبل المدير التنفيذي للمنطقة.
وأشار المدير التنفيذي لمنطقة مهران الحرة، نورالدين رحيمي، إلى اعتماد دراسات تقييم الأثر البيئي للمنطقة في منظمة حماية البيئة، وكذلك اعتماد دراسات الدفاع غير التقليدي في البلاد، منظمة الدفاع غير التقليدي في البلاد، وقال: هذان الإجراءان الأساسيان قد مهدا الطريق لتنفيذ عمليات التطوير والإنشاء في المنطقة.
وأكد رحيمي على أن تلبية احتياجات المنطقة من المياه قد تم التخطيط لها من خلال مياه الصرف الصحي المعالجة وكذلك عبر شبكة المناطق الحارة، وقال: يتم حالياً توفير واستكمال البنى التحتية الأساسية مثل المياه والكهرباء والغاز والاتصالات، باعتبارها من أهم متطلبات تنمية المنطقة الحرة في مهران، وذلك لتهيئة الاستعداد اللازم لجذب المستثمرين المحليين والأجانب.

كما أكد رحيمي على أن نهج الإدارة التنفيذية للمنطقة يقوم على التنمية المتوازنة والمستدامة مع مراعاة الاعتبارات البيئية والأمنية، وأنه يتم بذل الجهود لتنظيم البنى التحتية الاقتصادية للمنطقة ضمن إطار السياسات المعلنة من قبل المجلس الأعلى للمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة.
وبناءً على هذا التقرير، واصل أعضاء المجلس البحثي للأمانة العامة للمجلس الأعلى للمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة في إيران، خلال الاجتماع، دراسة مختلف جوانب المخطط بشكل نهائي، وتم اعتماده بالإجماع، مع تقرير إحالته إلى اللجنة المتخصصة في المجلس الأعلى للمناطق الحرة لدراسته وإقراره نهائياً.
وتعدّ منطقة مهران التجارية الصناعية الحرة واحدة من مشاريع التنمية الاستراتيجية في محافظة إيلام المتاخمة للعراق، والتي تم تصميمها بهدف توسيع نطاق التعاون الحدودي، وتفعيل القدرات التصديرية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
وتقع هذه المنطقة عند نقطة الصفر الحدودي بين العراق وإيران، وتعتبر البوابة الرئيسية لعبور البضائع من غرب إيران، كما أن تمتعها ببنية تحتية لطرق النقل، ووجود معبر مهران النشط، يُعد من أبرز مزاياها.

تصدير خدمات هندسية بقيمة ١٢٨ مليون دولار

في سياق آخر، أعلن رئيس غرفة التجارة الإيرانية - العراقية المشتركة أن إيران صدّرت خدمات بقيمة ١٢٨ مليون دولار إلى العراق خلال ٦ أشهر.
وقال يحيى آل إسحاق: إن العراق استثمر نحو ١٠٠ مليار دولار من موارده الذاتية، فضلاً عن الاستثمارات الأجنبية، في هذه المشاريع. وأكد أن «٧٠٪ من الخدمات في العراق مستوردة»، مشيراً إلى أن «المعرفة التقنية والخدمات الهندسية مجالات رفيعة المستوى ونأمل أن يتم الاستفادة من هذه القدرات فيها». وأضاف: إذا لم يتم الاستفادة من قدرات العراق في المجالات الفنية والهندسية، فإن منافسين آخرين سيدخلون هذا السوق.

بقيمة ٢٦٢ مليون دولار..

الموافقة على ٥٣ طلب استثمار من مستثمرين أجانب

وافق مجلس الاستثمار الأجنبي في إيران على ٥٣ طلب استثمار من مستثمرين أجانب بقيمة ٢٦٢ مليون دولار.
وعقدت منظمة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية الإيرانية اجتماعاً برئاسة القائم بأعمال رئيس المنظمة، وبمشاركة ممثلين عن وزارة الخارجية، البنك المركزي، منظمة التخطيط والموازنة، غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة، غرفة التعاون، إلى جانب عدد من الوزارات والهيئات المعنية مثل الزراعة، الصناعة والتجارة، الطاقة، الداخلية، النقل والطرق، والأمانة العامة للمناطق الحرة والتجارية الخاصة. وشملت المشاريع المصادق عليها استثمارات في قطاع الإنتاج، والطاقة المتجددة، وإنشاء محطات للطاقة الشمسية، وصناعة السيارات، والتعدين، والزراعة المحمية، والصناعات الدوائية والصحية، والإسكان، والخدمات اللوجستية والنقل الدولي والخدمات الصناعية. وأشارت المنظمة، في بيان، إلى أن طلبات الاستثمار جاءت من دول متعددة، بينها: بريطانيا، البرتغال، الصين، تايلند، إسبانيا، قبرص، الإمارات، تركيا، أفغانستان، باكستان، العراق، سلطنة عُمان، إضافة إلى إيرانيين مقيمين في الخارج.
وأكد البيان أن الهيئة تعقد اجتماعاتها شهرياً لمراجعة طلبات الاستثمار الأجنبي، موضحاً أن حصيلة الاجتماعات الثمانية المنعقدة منذ مطلع العام الإيراني الحالي بلغت أكثر من ٣١٠ مشاريع استثمار أجنبي بقيمة تجاوزت ١١ ملياراً و٤٢٨ مليون دولار.